مقـــال

التعليم والتنمية فى سوريا: سيناريوهات للمستقبل

سمير ابراهيم حسن*

يسعى هذا المقال إلى تحليل واقع العلاقة بين التعليم والتنمية فى سوريا ومحاولة استشراف الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة.

١ ـ واقع العلاقة بين التعليم والتنمية

إن التعليم ككل قد شهد حقاً تطوراً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة فى سوريا. فبلغت نسبة المقيدين فى جميع مراحل التعليم لمن أعمارهم بين (٦-٢٣ سنة) (٦٦٪) (١). وارتفعت نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة من (٥ر٤٪) عام ١٩٨٠ إلى (٣ر٧٪) عام ١٩٩٤. وقد يكون المعدل السنوى للزيادة فى الانفاق على الطالب الواحد ذو دلالة فى هذا الخصوص. فقد بلغ هذا المعدل بالمتوسط (٨٣٣ر٦٪) لجميع مراحل التعليم.

وباستمرار هذا المعدل فى الانفاق فى المستقبل مع افتراض استمرار النمو الوسطى بمعدل (٣ر٣٦٪) وهو معدل النمو الوسطى بين (١٩٧٠ - ١٩٩٣) (٢)، واستمرار القيد المدرسى لكل فئة من السكان فى مراحل التعليم المقابلة، فإننا يمكن أن نقدر أن موازنة التعليم بجميع مراحله سترتفع من (١٩) مليار ليرة عام (١٩٩٥) إلى (٤٠) مليار عام (٢٠٠٠) إلى (٦٧) مليار عام (٢٠٠٥) ثم إلى (١٢٢) مليار عام (٢٠١٠). وسترتفع ميزانية التعليم فى الجامعات مثلاً، من (٧٥ر٤) مليار ليره تقريباً عام (١٩٩٥) إلى

* قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ـ جامعة دمشق ـ سوريا.

(٨ر٣٦) عـام (٢٠٠٠) إلى (١٤ر٤٢) مليـار عـام (٢٠٠٥) ثم إلى (٢٢ر٢) مليـار عـام (٢٠١٠)[٣].

وقد يعنى ذلك أن الدولة فى المستقبل قد تصبح عاجزة عن تمويل التعليم بجميع مراحله، بشكل كامل، لذلك سيكون من الضرورى اشتراك القطاع الخاص فى مجال التعليم فى المستقبل.

وفى الواقع فإن التعليم قد نما بصورة سريعة دون أن يواكب ذلك نمو فى قدرة القطاعات الاقتصادية واقتصر الأمر فى البداية على الفيض فى خريجى العلوم النظرية، ولكنه امتد الآن ليشمل خريجى قطاعات التعليم الأخرى ذات الطابع العملى المهنى والتقنى. مما يعنى أن الأمر لا يتعلق فقط بمجرد التوزيع القطاعى فى التعليم وتخريج أعداد اكبر ممن يحملون شهادات تقنية ومهنية.

فمثلاً ليس هناك فروق ذات دلالة هامة فى نسب العاطلين عن العمل بين حاملى الثانوية العامة من جهة والثانوية الفنية والمدارس المهنية من جهة أخرى. فقد بلغت نسبة المتعطلين من الحالة التعليمية (٣ر١٠) بين خريجى المدارس المهنية، و (٢ر١٠) بين حملة الثانوية الفنية، و (٥ر١٠) بين حملة الثانوية العامة[٤].

وقد صدر أخيراً مرسوم يحرر المهندسين من خدمة الدولة، مثلاً، ولم يكن ذلك لمجرد اعطائهم الحرية، بل لأن مؤسسات الدولة والقطاع العام أساساً قد أصبحت متخمة تماماً بهم.

لقد شهد التعليم إذن تغيرات ملحوظة، إلا أنها تغيرات غلب عليها طابع النمو الكمى، ولم تتصل بجوهر التعليم ومضامينه المعرفية والقيمية والانتاجية والسلوكية، خاصة فيما يتعلق بقيمة العلم والعمل. أما علاقات الانتاج فلم يحدث فيها أى تغيير جوهرى، بل على العكس فإن التغيرات التى حصلت فى التوجهات التنموية كانت غالباً ما لا تخدم القصد من اتجاهات التعليم الأخيرة، الطموحة حقاً فى سوريا.

فقد أدت الانفتاحات الجزئية الأخيرة فى الاقتصاد مثلاً، إلى توجهات تنموية تجارية وخدمية استهلاكية غالباً، أدت إلى وجود فرص متنوعة أكثر ربحاً وأكثر سرعة "وانزلاقاً" فى الصعود والحراك الاجتماعى، بعيداً عن الانتاج الاجتماعى الأساسى والضرورى للمجتمع، (وبعيدا عن الحاجة إلى "مضيعة الوقت فى التعليم" وهو فى الحقيقة شعور يزداد انتشاراً بين الناس اليوم).

وقد أدى ذلك، فيما أدى إليه، إلى تغيير النظرة إلى التعليم وتقديره وتقييمه تجلت فى نظرة سلبية أقل احتراماً للعمل والعلم مما أدى إلى اغتراب كل من العلم والعمل وانفصام العلاقة الايجابية بينهما. ولا شك أن لذلك تأثيرات سلبية غاية فى الخطورة على التنمية.

وربما كان القصد من تشجيع القطاع الخاص فى السنوات الأخيرة، تشجيع "الانتاج الرأسمالى" على المساهمة فى التنمية والانتاج الاجتماعى، ولكن حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر فالذى حدث كان الاتجاه إلى الاشتغال بالخدمات والسعى إلى الثروة الفردية من خلال أعمال الوساطة والسمسرة وعقد الصفقات والتهريب، ورفض ممارسة "الانتاج الرأسمالي" بصفة عامة. ولم يعد العمل، فى هذه الظروف، فى المجالات الأساسية للانتاج، كالزراعة والصناعة، كافيا لتحقيق الكسب الكبير والسريع، وفقدت الوظيفة فى الإدارة الحكومية سحرها السابق ما لم تكن وسيلة أو قناة لوساطة أو عمولة مجزية، وازداد التعامل فى الأنشطة الطفيلية، فسادت العقلية الطفيلية، عقلية الوساطة والسمسرة والسوق السوداء والكسب المستباح وتحقيق العمولة لا الربح.

فى إطار كهذا كيف ستكون قيمة التعليم والعلم وقيمة العمل الجاد والمنتج ؟ جو كهذا لا يشجع الثقافة ولا العلم ولا يحتاج أساساً لقيم العلم والانتاج بل قيم وأخلاق الشطارة والفهلوة وتدبير الحال. ولن تفلح فى مثل هذا الجو كل اجراءات اصلاح التعليم وتشجيع البحث العلمى من فوق مهما كانت صادقة العزم، فى دفع سيرورة التطوير والتنمية. إن أهمية التعليم على الصعيد الفردى تتدنى بسبب ضعف مردوده المادى، فالعديد من الفتيان اليوم يرسلون إلى المدارس لعدم وجود عمل آخر لهم، بل ربما فقط لابعادهم عن الشارع ريثما يصبحون فى سن العمل.

فالمشكلة فى علاقة التعليم بالتنمية ليست نقص التعليم بمختلف مستوياته وفروعه، بل فى ضعف تأهيل ومهارات الخريجين من ناحية وفى قلة التوسع فى النشاط الاقتصادى وبالتالى نقص فرص العمل المناسبة (*) ومردودها المعيشى غير المشجع على التعليم وعلى تحسين الكفاءة ذاتياً من ناحية ثانية.

لذلك نعتقد أن من الصعب تفعيل وتنشيط وتحفيز العلاقة بين التعليم والعمل وانعكاسه الايجابى على التطوير والتنمية بدون تحقيق أمرين أساسيين غاية فى الأهمية :

أولهما : توسيع قاعدة النشاط الاقتصادى لتأمين فرص العمل المناسب وتحسين مردودها المعيشى.

وثانيهما : والأهم بنظرنا هو ترسيخ المعايير التى تكفل تكافؤ الفرص أمام المتعلمين والخريجين فى سوق العمل والاستخدام. بالتأكيد والتشديد على معايير الكفاءة الحقيقية والانجاز، فى انتقاء طالبى العمل والوظائف، بدلاً من معايير الإنتماء والوساطة المختلفة.

٢ ـ التعليم والتنمية فى سوريا: ثلاثة سيناريوهات مقتضبة للمستقبل

ما هى إذا الآفاق المستقبلية للعلاقة بين التعليم والتنمية خلال الخمس عشرة سنة القادمة ؟ هنا سأقوم بتخيل أو تصور لما يمكن أن يكون عليه المستقبل، هو تخيل يعتمد على ما سبق ولكن فيه من الحدس أو القراءة الاكاديمية للطالع إذا شئتم.

ستحدث تغيرات مهمة فى سوق العمل فى المستقبل المنظور، بسبب ما يجرى من إعادة تشكيل المنطقة كإستجابة لظاهرة تكامل السوق الدولية "اتفاقات الغات" والاقليمية "السوق المتوسطية" ، "السوق الشرق أوسطية"، وايضاً بسبب التغير الذى سيحدث فى الوجهات الاقتصادية وفى أسلوب الانتاج والسرعة الكبيرة فى تطور المستوى التقنى لوسائل الانتاج فالأعمال التى يقوم الناس بها سوف تختلف فى السنوات القادمة عما هوسائد حالياً وربما سيحتاجون إلى إعادة تأهيل. كما أن نمو التعليم وخاصة تعليم النساء بمختلف مستوياته وفروعه(**) ومع زيادة تكاليف الحياة، سيزيد عدد النساء اللواتى سيدخلن ميدان العمل أو الباحثات عن عمل. لذلك سيستمر التزايد فى عرض قوة العمل المتعلمة مقابل التناقص النسبى فى فرص العمل. مما يعنى تزايد البطالة بشكل عام والبطالة المقنعة بشكل خاص، وخاصة بين المتعلمين "البروليتاريا الأكاديمية".

انطلاقا من هذه المنظومة (المعقولة) من الافتراضات يمكن أن نتخيل السيناريوهات الثلاثة التالية :

السيناريو الأول : مستمد من توقعات متفائله بمستقبل التغيرات السياسية والاقتصادية القادمة فى المنظومة (السلام، الانفتاح الاقتصادى واقتصاد السوق ، الغات ، تطور القطاع الخاص المحلى، السماح للاستثمارات الأجنبية) كل ذلك قد ينشط الاقتصاد الوطنى ويخلق فرص عمل كثيرة ويخفض كثيراً نسبة البطالة ويرسخ مبدأ تكافؤ الفرص فى العمل ويساهم فى رفع وتائر التنمية فى البلاد مما سيطور العلاقة بين التعليم والتنمية والحفز المتبادل بينهما، وقد يرافق كل ذلك نوع من التحديث والمشاركة السياسية الأوسع.

السيناريو الثانى : أقل تفاؤلاً. فهو ينطلق من استمرار الوضع الراهن لا شئ كثير سيتغير.

ستحاول الدولة ابقاء الخيوط إليها وستبقى مترددة فى الانفتاح الكامل ، فسياستها تقوم على الانفتاح الجزئى والتدريجى والحذر من الانفتاح المفاجئ وعواقبه السياسية والاقتصادية، كما حدث فى الدول الاشتراكية سابقاً، وستظل حذرة فى تقديم الضمانات الكاملة المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبى وكسب ثقته، واطمئنانه للعمل فى البلاد من ناحية وتشجيع الرأسمال والقطاع الخاص المحلى من ناحية ثانية، وستبقى المعادلة بين تطور التعليم ومخرجاته والتنمية على ما هى عليه لأن التوسع الاقتصادى وفق هذا التصور سيقصر عن استيعاب مخرجات النظام التعليمى المستمرة فى التزايد.

السيناريو الثالث : يتصور أن المرحلة القادمة مرحلة انتقالية ستتميز بالتناقض بين مركزية الدولة والادارة البيرقراطية والقطاع العام من جهة وبدء تحرر قوى السوق والقطاع الخاص من ناحية ثانية.

وأكثر ما سيميز هذه المرحلة هو عدم الاستقرار فى الاقتصاد وفى اسلوب العمل والانتاج، وعدم استقرار العلاقة بين قطاعات الانتاج المختلفة، وستتفاقم النزعة الاستهلاكية وتحدث اختلالات اقتصادية عديدة. وسيتراجع أداء القطاع العام بالتدريج. ومن غير المتوقع وفق هذا التصور أن يحدث الاستقرار على معايير اقتصادية ثابتة فى غضون الخمس عشرة سنة القادمة، لأن النظام السياسى قد يبقى متردداً بين انفتاح اقتصادى جزئى أو كامل. ومن المحتمل أن تتخذ قرارات جديدة فى هذه الفترة لتحفيز الرأسمال المحلى والخارجى على الاستثمار فى البلاد ولكن من المحتمل أن تظل آلية الادارة والقنوات البيروقراطية القديمة ضعيفة التكيف والاستجابة لذلك لأن هذه الادارة أساساً هى التى ستضع القوانين وهى التى ستنفذها وهى المستفيدة منها. إن موظفاً صغيراً يمكن أن يعطل قانوناً كبيراً، مما سيبقى رأس المال الخاص المحلى خائفاً متردداً، ويقتصر استثماراته على مجالات سريعة الربح، كالنقل والمقاولات والعقارات والصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية البسيطة، والتى لا تحتاج غالباً لأيدى عاملة عالية التأهيل. وستظل الاستثمارات الأجنبية مترددة وحذره فى الاستثمار قبل الاستقرار.

الآن أى السيناريوهات الثلاثة أكثر احتمالاً فى المرحلة القادمة ؟

نعتقد أن السيناريو الأخير هو الأكثر احتمالاً للسنوات الخمس عشرة القادمة. ومبرر اعتقادنا هذا هو بدء نشوء مؤشرات لذلك فى الواقع.

فجميع الاستثمارات الجديدة والمستفيدة من القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الذى يشجع

الاستثمار الخاص اتجهت إلى العمل فى التجارة والسياحة والنقل والخدمات والصناعات الخفيفة وظهرت عدة حالات أو (حالات عديدة) من حوادث الاحتيال فى توظيف الأموال، والشركات الوهمية والتلاعب بمدخرات الناس وتبديدها، وإعلان الافلاس، وكل ذلك بالاستفادة من عدم تكامل القوانين الاقتصادية الجديدة أو الاحتيال عليها. وإذا كانت المقارنة ذات دلالة فقد نشير إلى أن نفس الحالات والظواهر المذكورة حدثت فى مصر منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ولم تنته بعد، مرافقة لسياسة الانفتاح، وذلك قد يرسخ الاعتقاد باحتمال السيناريو الأخير.

لذلك لا نتوقع فى المستقبل المحدد تقدماً مستقراً ومتوازناً فى التنمية، بل مرحلة انتقالية غير مستقرة سيتفاقم خلالها عدم التوازن بين المتطلبات الأساسية للتطوير، خاصة بين القوة العاملة المتعلمة المتزايدة عدداً ومستوى تأهيلها الفنى المنخفض من ناحية، وبين توسيع قاعدة الانتاج والنشاط الاقتصادى المرهون بحالة استقرار اقتصادى وسياسى قد لا تتسم بها المرحلة القادمة فى المنطقة.

إنها تحديات كبيرة، ليس من المستبعد أن تفرز اضطرابات اجتماعية وسياسية، "الأصولية وشركاها".

تصور ممكن لعلاقة أفضل بين التعليم والتنمية

إن ارتباك التخطيط للربط بين التعليم والتنمية يأتى نتيجة لاقتصار التخطيط على الدولة والقطاع العام وصعوبة ضبط حاجات القطاع الخاص من خريجى التعليم ومن هنا تأتى ضرورة إشراف أرباب العمل فى القطاع الخاص فى التخطيط للتعليم والتدريب المهنى وربطه بحاجات التنمية الاقتصادية بحيث تتم بلورة لصيغة عمل تخطيطى يشارك فيه أهل الخبرة النظرية العلمية وأهل الخبرة العملية التطبيقية ويؤكد استراتيجية للتعليم والتدريب تكون أكثر وفاءً بمتطلبات سوق العمل ويسمح أكثر بمتابعة الاتجاهات السائدة فيها.

فأرباب العمل أصحاب مصلحة فى التعاون مع المختصين والاداريين الحكوميين لأنهم سيستخدمون أعداداً من الخريجين فى المستقبل، فلهم مصلحة فى تحصين مؤهلات القوة العاملة التى يستخدمونها. كما أن المؤسسات التعليمية تستفيد بدورها من ربط مناهجها واتجاهاتها بالحاجات الفعلية لسوق العمل ومستلزماته. وهذه المصلحة المشتركة بين أرباب العمل فى القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية الحكومية، قد تنتج مردوداً وكفاءة أكبر

بكثير من اقتصار الأمر على الحكومة وحدها، أو على المخططين والمختصين العلميين النظريين المنعزلين فى مكاتبهم أو القادمين من خيمة علم النفس، كما يقول أحدهم.

أخيراً، لست أدرى لماذا يكون لدينا قطاع خاص وقطاع مشترك فى الاقتصاد، وليس لدينا مثلهما فى التعليم ؟ ما المانع أن يكون هناك قطاع مشترك وقطاع خاص فى التعليم على غرار القطاع الخاص والمشترك فى الاقتصاد ؟ ذلك أن هناك من يعتقد أن أحد مشاكل التعليم عندنا إنما تكمن فى مركزيته وتسييسه. مع أن العلم بحاجة إلى الحرية والمرونة والاستقلالية. فما المانع أن تقوم الدولة، مثلاً، بتوجيه ودعم قوى فى التعليم الأساسى، وتترك بعض المرونة والاستقلالية فى التعليم الجامعى والعالى. أى السماح بقيام جامعات ومراكز تدريب مستقلة، تدار من قبل مؤسسات خاصة فهناك تجارب فى المنطقة حققت نجاحات عملية حتى فى ظل أقصى الظروف كالجامعة الأمريكية فى بيروت مثلاً وكجامعة بيرزيت فى الأرض المحتلة. وفى جميع البلدان المتقدمة نجد مثل هذه المؤسسات والمعاهد العلمية المستقلة، الأكثر أهلية ونجاحاً فى جميع الحالات تقريباً من مثيلاتها الحكومية.

الهوامش والمراجع

الهوامش

* طوال الفترة بين عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ لم يشتغل سوى (٨٠٦٠) عاملاً فقط فى القطاع العام الصناعى ، وفى عام ١٩٩٤ مثلاً بلغ عدد المتعطلين المسجلين فى مكاتب الاستخدام " مديريات الشئون الاجتماعية والعمل" (٩١٤١) عاطلاً ، بينما لم تتجاوز فرص العمل (١٧٨٨) فرصة عمل، أى أكثر من خمسة عاطلين لكل فرصة عمل واحدة (١/٥) ولم يستخدم من المتعطلين سوى (١٦٤٥) أى نسبة (١٨٪) فقط من مجموع العاطلين المسجلين، هذا مع العلم أن نسبة صغيرة جداً من المتعطلين هُم الذين يسجلون فى هذه المكاتب وجميع من يسجلون هم الذين يحملون شهادات تعليمية .

** لقد ارتفعت نسبة الطالبات إلى الطلاب فى الجامعة مثلاً ، من (٢١,٤٪) عام ١٩٧٠ إلى (٦١,٥٪) عام ١٩٩٣ " المجموعة الاحصائية : إحصاءات التعليم " وفى اعتقادى أن ذلك ربما يكون بسبب نفور الذكور من التعليم وذهابهم إلى العمل بدلاً من " مضيعة الوقت بالتعليم ".

المراجع

١ – الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ .
٢ – المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥ – دمشق – إحصاءات القوة البشرية.
٣ – المصدر السابق، الاسقاطات والتقديرات معالجة من قبل الباحث.
٤– المصدر السابق، الأرقام مستخلصة من قبل الباحث.